

تقارير لجان الخبراء ومجموعات الدراسة^١

تقييم سمومية ثمالات بعض الأدوية البيطرية الموجودة في الأغذية

التقرير السبعون للجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمضافات الغذائية^٢

جنيف، ٢١-٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨

التوصيات الرئيسية

١- وضعت اللجنة توصيات بخصوص مأمونية ثمالات الأدوية البيطرية الموجودة في الأغذية، وحددت كلما كانت هناك حاجة، بعض الثمالات لأغراض المراقبة وعتبت التركيز الأعلى المسموح به لوجود تلك الثمالات في الأغذية. وقدمت اللجنة عدداً من التوصيات العامة، وعلى الأخص اعتبارات تتصل بوضع نهج يستند إلى جملة قرارات قائمة على الفرضيات من أجل تقييم مأمونية ثمالات الأدوية البيطرية.

٢- وحددت اللجنة مستويات المدخول اليومي المقبول أو أسدت نصائح أخرى بشأن مأمونية تسعة أدوية بيطرية وأوصت بما يزيد على ٩٠ حداً أعلى لتركيز ثمالات تلك الأدوية في بعض السلع الغذائية. ورأت اللجنة أنه من غير المناسب أن تحدد المدخول اليومي المقبول لصبغة الملكيت الخضراء بالنظر إلى الهواجس الصحية التي ينطوي عليها ذلك ولم تدعم استعمال هذه المادة لدى الحيوانات المنتجة للأغذية.

٣- ونشرت المنظمة ملخصات بشأن السمومية والمعلومات الأخرى ذات الصلة التي استند إليها عند إجراء تقييمات مأمونية المركبات^٣. ونشرت منظمة الأغذية والزراعة أيضاً ملخصات بشأن هوية ونقاوة المضافات الغذائية والمنكهات^٤.

١ تنص لائحة مجموعات ولجان الخبراء الاستشاريين على أن يقدم المدير العام إلى المجلس التنفيذي تقريراً عن لجان الخبراء يتضمن ملاحظاته عن الآثار المترتبة على تقارير لجان الخبراء وتوصياته بشأن إجراء المتابعة المزمع اتخاذه.

٢ سلسلة التقارير التقنية لمنظمة الصحة العالمية العدد ٩٥٤، ٢٠٠٩، (النص الإنكليزي).

٣ Toxicological evaluation of certain veterinary drug residues in food: WHO Food Additives Series, No.61, 2009.

٤ Compendium of food additive specifications, FAO Food and Nutrition Paper, 2009.

الأهمية بالنسبة إلى سياسات الصحة العمومية

٤- يحدد عمل اللجنة ويعين عند الإمكان مدى أهمية وجود ثملات الأدوية البيطرية في الأغذية بالنسبة إلى الصحة العمومية، وذلك عن طريق تقدير علمي للمخاطر متفق بشأنه دولياً. وتضع اللجنة توصيات واضحة عند استنتاج وجود هواجس صحية بغية اتخاذ إجراء من قبل الحكومات الوطنية أو من خلال برنامج المعايير الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

٥- وعلى الرغم من أن جميع الدول الأعضاء تواجه مشكلة تقييم المخاطر التي قد تتجم عن وجود المواد الكيميائية في الأغذية، فثمة عدد قليل فقط من المؤسسات العلمية الوطنية أو الإقليمية القادرة على تقييم المعطيات السمومية والمعطيات الأخرى ذات الصلة. ولابد، بالتالي، من تزويد الدول الأعضاء بمعلومات صالحة عن الجوانب العامة لتقييم المخاطر المحتملة والعمليات الخاصة لتقييم المضافات والمنكهات المقدمة من قبل اللجنة. ويعتبر عمل اللجنة فريداً من نوعه من حيث تعقده وقدرته على تحقيق توافق دولي في الآراء بشأن تقييم تلك المركبات، وليس هناك منظمة أخرى تتمتع بقدر مماثل من الأهمية والأثر في القرارات العالمية المتخذة بشأن الصحة العمومية المتصلة بسلامة الأغذية.

٦- وتستعين هيئة الدستور الغذائي بتوصيات اللجنة في تحديد المعايير الدولية للسلامة الغذائية. ولا تحدد هذه القيم إلا للمواد التي سبق للجنة تقييمها مما يضمن تطابق مواصفات السلع الغذائية التي يتم الاتجار بها دولياً مع معايير السلامة الصارمة.

٧- كما تدرس الدول الأعضاء بشكل مباشر النصائح التي تسديها اللجنة عند تحديد معاييرها الوطنية/ الإقليمية الخاصة بسلامة الأغذية.

الآثار بالنسبة إلى برامج المنظمة

٨- إن تقييم المواد الكيميائية في الأغذية الذي تجريه اللجنة هو نشاط متواصل وقد عقدت اللجنة أربعة اجتماعات في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، منها اجتماعان بشأن المضافات الغذائية، واجتماع واحد بشأن الملوثات، وآخر بشأن ثملات الأدوية البيطرية في الأغذية.

٩- وتساهم منظمة الصحة العالمية في برنامج المعايير الغذائية المشترك بينها وبين منظمة الأغذية والزراعة، والذي تعتبر هيئة الدستور الغذائي من أهم الهيئات التابعة له. وتكتسي أعمال اللجنة أهمية حاسمة بالنسبة إلى هيئة الدستور الغذائي.

١٠- ويستفيد كل مكتب من المكاتب الإقليمية وممثلو منظمة الصحة العالمية أيضاً، من عمليات التقييم التي تجريها اللجنة لدى إهداء المشورة إلى الدول الأعضاء بخصوص برامج تنظيم السلامة الغذائية.

تنظيم منتجات التبغ

تقرير الاجتماع الخامس لمجموعة الدراسة التابعة لمنظمة الصحة العالمية والمعنية بتنظيم منتجات التبغ^١

دوربان، جنوب أفريقيا، ١٢-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

١١- باشرت مجموعة الدراسة التابعة لمنظمة الصحة العالمية والمعنية بتنظيم منتجات التبغ بإعداد سلسلة من التقارير لإتاحة أساس علمي لتنظيم منتجات التبغ. وطبقاً لأحكام المادة ٩ من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، تحدد هذه التقارير أساليب تنظيم منتجات التبغ التي تشكل مصدراً لقضايا هامة في مجال الصحة العمومية ومثارة لأسئلة تتعلق بسياسة مكافحة التبغ.

١٢- ويتناول هذا التقرير نوعين من المنتجات التي تهم الخبراء العلميين في الوقت الراهن، وذلك بالنظر لقدرتها على إلحاق الضرر بالصحة العمومية ولعدم كفاية اللوائح التي تحكم ترويجها وشراءها وبيعها. والنوع الأول هو النظم الإلكترونية المستخدمة في إيصال النيكوتين وغيره من المواد إلى الرئتين بصورة مباشرة وغير مصحوبة بتدخين التبغ. ويجري تسويق هذه النظم تحت مجموعة من العلامات التجارية والأوصاف المختلفة في شتى أنحاء العالم، ولكنها تدرج في نطاق الثغرة التنظيمية القائمة في معظم البلدان. وهناك بضع دراسات تم تناولها وهي توثق محتويات تلك النظم والأنبعاثات الصادرة عنها وتدعي بأن منظمة الصحة العالمية توافق على استخدامها لأغراض الإقلاع عن التدخين. والنوع الثاني من المنتجات هي منتجات التبغ العديمة الدخان، والمستعملة هي الأخرى في العديد من البلدان. وهناك اختلافات موثقة علمياً تميّز بين محتويات هذه المنتجات وتركيباتها، مما يؤدي إلى طائفة من شتى النتائج الصحية الضارة. ولقد تم تحديد تباينات هامة في مستويات المواد المسرطنة الموجودة في منتجات التبغ العديمة الدخان المسوّقة في شتى الأقاليم وفيما بين المنتجات المسوّقة في نفس الإقليم. ويعتبر تخفيض مستويات المواد المسرطنة أمراً مرغوباً وممكناً من خلال تحسين ممارسات الصنع والبيع.

١٣- ومن بين المواضيع التي ناقشتها مجموعة الدراسة إبان اجتماعها الخامس موضوع النظم الإلكترونية لإيصال النيكوتين والتبغ العديم الدخان، إذ يعتبر هذان المنتجان من أهم أنواع المنتجات التي يجدر إصدار التوصيات الخاصة بتنظيمها. لذا فإن هذا التقرير يطلب الإذن بإصدار التوصيات الرئيسية المبينة أدناه في التقرير الثالث لمجموعة الدراسة بشأن الأساس العلمي لتنظيم منتجات التبغ.

النظم الإلكترونية لإيصال النيكوتين: التوصيات التنظيمية والبحوث اللازمة

التوصيات الرئيسية

١٤- تدرج النظم الإلكترونية لإيصال النيكوتين، المصممة لغرض إيصال النيكوتين بشكل مباشر إلى الجهاز التنفسي، في الثغرة التنظيمية القائمة في معظم البلدان، وبالتالي فهي تفلت من قبضة اللوائح الخاصة بالأدوية وتتجنب الأنظمة الرقابية المنطبقة على منتجات التبغ. ولا يوجد في الوقت الراهن ما يكفي من البيانات التي تسمح بالبت فيما لو أمكن استخدام النظم الإلكترونية لإيصال النيكوتين للمساعدة على الإقلاع عن التدخين، أو أنها تؤدي إلى الإدمان أو استدامته، أو أنها توصل إلى المدخنين مواد أخرى عدا النيكوتين. وللرد

١ سلسلة التقارير التقنية لمنظمة الصحة العالمية العدد ٩٥٥، قيد الطبع، (النص الإنكليزي).

على كل هذه الأسئلة، لابد من إجراء تجارب سريرية، ودراسات سلوكية نفسية، ودراسات أخرى لاحقة للتسويق على صعيد الأفراد والسكان. وينبغي حظر الادعاءات بفوائدها الصحية، وتقليصها الأذى، أو فائدة استخدامها من أجل الإقلاع عن التدخين، وذلك إلى أن يتم التثبت علمياً من تلك الادعاءات. وينبغي تنظيم منتجات النظم الإلكترونية لإيصال التبغ باعتبارها وسائل لإيصال النيكوتين، وعند تعذر القيام بذلك، ينبغي تنظيمها بموجب قوانين تنظيم التبغ وإخضاعها للأحكام المنظمة للمحتويات والتوسيم، وحظر الاستهلاك العمومي، وتقييد الدعاية والترويج والدعم.

الأهمية بالنسبة إلى سياسات الصحة العمومية

١٥- يجوز أن يكون للنظم الإلكترونية لإيصال النيكوتين فائدة صحية عمومية إذا ما ساعدت على الإقلاع عن التدخين، ولكنها يمكن أن تؤدي إلى نشوء مخاطر تهدد الصحة العمومية إذا ما عززت استدامة الاعتماد على النيكوتين بإتاحتها الحصول عليه عندما يكون التدخين محظوراً أو إذا ما أدت إلى تزايد احتمال البدء بالتدخين والتحول إلى تدخين السجائر لدى الأشخاص الذين لا يستهلكون التبغ خلافاً لذلك. وقد يستعمل المدخنون النظم الإلكترونية لإيصال النيكوتين عوضاً عن إتباع وسائل العلاج المسندة بالبيئات، مما قد يسهم في تأخير الإقلاع عن التدخين ويزيد من خطر التعرض للأمراض المرتبطة به إذا ما ثبت في آخر المطاف عدم فعالية تلك النظم في الحلول محل الوسائل العلاجية المتبعة للإقلاع عن التدخين.

الآثار بالنسبة إلى برامج المنظمة

١٦- تواصل المنظمة دعم المعالجة الدوائية، وذلك فقط عندما تبيّن الدراسات العلمية إمكانية توقع النتائج في ظروف معينة وعندما تنتبذ السلطات الرئيسية المنظمة للأدوية من مأمونية تلك الأدوية ونجاعتها. وتشجع المنظمة الدول الأعضاء بقوة على حظر إصدار منتجي النظم الإلكترونية لإيصال النيكوتين إدعاءات بأن المنظمة تقر منتجاتهم باعتبارها وسائل مشروعة يستعان بها للإقلاع عن استهلاك التبغ. وينبغي للدول الأعضاء أن تتأكد من امتثال صانعي تلك المنتجات لجميع الأحكام التنظيمية القائمة من أجل تجنب الإدعاءات غير المثبتة التي قد تعوق جهود الصحة العمومية المبذولة في مكافحة التبغ.

التبغ العديم الدخان: تعيين الحدود التنظيمية للمحتويات المسرطنة

التوصيات الرئيسية

١٧- ينبغي توسيع نطاق الاستراتيجية التنظيمية الخاصة بالسجائر التي دعت إليها سابقاً مجموعة الدراسة ليشمل الإلزام بخفض تركيز المواد السمية في التبغ العديم الدخان. وينبغي منح الأولوية لفئتين من المواد السمية عند تعيين الحدود التنظيمية بالاستناد إلى قدرتها المسرطنة وإمكانية خفض تركيزاتها إلى حد بعيد في التبغ العديم الدخان باستخدام التكنولوجيات المتاحة: النتروزامينات N الخاصة بالتبغ والهيدروكربونات العطرية المتعددة الحلقات. وينبغي تعيين الحدود القصوى لمجموع تركيزي مادتي (NNN) N-nitrosornicotine و (NNK) (4-methylnitrosamine)-1-(3-pyridyl)butanone بتركيز ٢ ميكروغرام من النتروزامينات N الخاصة بالتبغ لكل غرام من وزن التبغ الجاف ومادة benzo[a]pyrene كمادة واسمة للهيدروكربونات العطرية المتعددة الحلقات المسرطنة بتركيز ٥ نانوغرام لكل غرام من وزن التبغ الجاف. وينبغي للقائمين على الشؤون التنظيمية أن يبلغوا المستهلكين بأن منتجات التبغ العديم الدخان المطابقة لمعايير المأمونية، شأنها شأن السجائر، قد لا تقل خطراً عنها، وينبغي لهم حظر تحديد المرتبة وإعلان نتائج الاختبارات التي يحتمل أن تؤثر في سلوكهم بأساليب تلحق بهم الأذى. وينبغي التحقق من

عمليات القياس والاختبار والتقارير من قبل مختبرات مستقلة أو أجهزة حكومية مع فرض بيان تاريخ انتهاء الصلاحية ومتطلبات التبريد بغية تقليص تراكم النتروزامينات N الخاصة بالتبغ.

الأهمية بالنسبة إلى سياسات الصحة العمومية

١٨- تعكس البيّنات بشأن مدى العلاقة بين التبغ العديم الدخان والسرطان وجود اختلافات بين المنتجات المتاحة في شتى الأسواق؛ لذا ينبغي للفائمين على الشؤون التنظيمية خفض مستويات المواد المسرطنة الموجودة في التبغ العديم الدخان من خلال تحديد المستويات المسموح بوجودها في المنتجات المسوّقة. وعندما يتاح تقنياً تقليص حدود الكشف سيصبح في إمكان السلطات التنظيمية فرض التقيد بحدود أدنى أشد صرامة.

الآثار بالنسبة إلى برامج المنظمة

١٩- ينبغي للمنظمة أن تبدأ بتنظيم المنتجات الصناعية حتى وإن كان الأفراد والصناعات الصغيرة الحجم التي لا يسهل تنظيمها هي المهيمنة في الغالب على استعمال التبغ العديم الدخان وإنتاجه. وينبغي للمنظمة أن توصي بوضع برامج مرافقة لتتقيد منتجي الصناعات الصغيرة الحجم وتنفيذ أساليب إنتاجية محسّنة من قبل صغار المنتجين لغرض تغطية مشكلة أشد صعوبة وهي تحديد مستويات وجود المسرطنات في التبغ العديم الدخان غير المصنوع. وأخيراً، ينبغي للمنظمة أن ترفض المفهوم القائل بأن البلدان ذات الموارد الاقتصادية القليلة تقبل وجود مستويات أعلى من المواد السميّة في المنتجات الصناعية.

= = =